

## الशल

## استقلال القرار الاقتصادي السياسي ووطنية الإدارة أمران لا يمكن التفريط فيهما تزايد الاستعانة بالخبرات الأجنبية.. خطر كبير

من وزير مختص.

ولفت التقرير إلى أن تقريراً مثل الذي أصدرته «موديز» لا يحمل جديداً من حيث تحذيره من اختلالات الاقتصاد الكويتي، وسبقه الكثير في ذكر التحذيرات ذاتها، شاملاً تقرير «بلير» الذي مولته الحكومة، وعليه من المستبعد أن يساق محتوى تقرير «موديز» كمبرر دفع مجلس الوزراء لمناقشته كما لو أنه تطور جديد، بل الأرجح أن المناقشة جاءت في سياق التحضير السياسي والإعلامي، غير الناجح حتى الآن، لتسويق تنفيذ أجندة الإصلاح الاقتصادي، إلا أن أي وصفة إصلاح اقتصادي سياسي، لا يجوز أن تطبخ بمقادير

أجنبية، وإنما بوعي وقناعة ووطنين راسخين. وأكد التقرير أن الاستعانة بالخبرات الأجنبية أحياناً مبرر، سواء كانت في هيئة شركات عالمية خاصة، أو مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، خصوصاً في الشؤون الفنية البحتة، لكن أن تتم صياغة السياسة الاقتصادية الوطنية بتأثير كبير ومباشر من جهات أجنبية، فهذا أمر خطير، وفيه ردة إلى على عهد ما قبل الاستقلال السياسي والإداري للدولة. ولفت التقرير إلى أن الخبرات والأراء الأجنبية، مهما كان تقدمها، يندر أن تتمكن من

الإحاطة بمختلف أبعاد الوضع السياسي والاجتماعي المحلي، وهو الوضع الذي لا يمكن فصله عن أي مشروع إصلاح اقتصادي كبير، فأي إصلاح من هذا النوع، سيكون فيه رابحون، لكن أيضاً خاسرين، وهذا ينطبق بوضوح على سياسات مثل الإصلاح الضريبي والخصخصة وإعادة هيكلة الرواتب، فتلك طبيعة عمل الاقتصادات، خصوصاً على المدى القصير، ومن يخاطر بالتعامل مع مثل هذه الأمور على أنها فنية بحتة لا يكون ناضجاً، ولن يتمكن من فهم الأمور على حقيقتها، ولن يكسب القبول السياسي، والتعرض لسخط الإدارة العامة

الإصلاح الاقتصادي مع ضمان استقرار المجتمع. وقال التقرير أنه من الواضح أن مختلف الجهات الأجنبية الخاصة والدولية تحرص على عدم التطرق إلى الجانب الاقتصادي السياسي من الاقتصاد، والذي يقصد به هنا كيفية اتخاذ القرار الاقتصادي في الدولة، ونوعيته، وجودة تنفيذه، والقدرة على محاسبة التقصير، والذي لا يمكن أن يفصل عن النظام السياسي الذي يفرز ويقيم المسؤولين عن القرار الاقتصادي. وإن كان مفهوماً تجنب الجهات الأجنبية التعرض للجانب الاقتصادي السياسي، مخافة التعرض لسخط الإدارة العامة

وسد باب رزق، فإن هذا لا يعني أن الجانب الاقتصادي السياسي غير مهم، بل يدفع للانتباه إلى أن هذه الجهات الأجنبية لا تملك الدولية تحرص على عدم التطرق إلى الجانب الاقتصادي السياسي من الاقتصاد، والذي يقصد به هنا كيفية اتخاذ القرار الاقتصادي في الدولة، ونوعيته، وجودة تنفيذه، والقدرة على محاسبة التقصير، والذي لا يمكن أن يفصل عن النظام السياسي الذي يفرز ويقيم المسؤولين عن القرار الاقتصادي. وإن كان مفهوماً تجنب الجهات الأجنبية التعرض للجانب الاقتصادي السياسي، مخافة التعرض لسخط الإدارة العامة

المقررة، خصوصاً في ظل نظام من الحوافز يجعل من مصلحة الخبير إطالة مدة المشروع، مما يفتح في هذه الدول باباً جديداً للهدر يضاف إلى ضخامة الهدر المتدفق أصلاً. هذا ناهيك عن التوظيف الإعلامي لهذه الخبرات الأجنبية عبر الاستفادة من استنبتها للتعبير عن رسالة الحكومة بصوت جديد، وهو ما يحدث مثلاً في بعض تقارير البنك الدولي التي تنشر في الصحف، فهي تبدو ناقدة من جهة لأداء الحكومة الفني والإداري، وليس الاقتصادي والرقابة على جودة العمل والتزامه تنشر ما ينشر لا بمعرفة مسبقة

من الإدارة العامة. وخلص التقرير إلى أن الخطر الأكبر هو النزعة المتزايدة لدى الإدارة العامة لتسليم الجهات الأجنبية دوراً تنفيذياً وليس مجرد استشاري في جهاز الدولة، والذي يحدث عادة بسبب فشل الإدارة العامة نفسها وعجزها عن تطوير الكفاءات الوطنية، لكن يبقى استقلال القرار الاقتصادي السياسي ووطنية الإدارة العامة أمران لا يمكن التفريط فيهما مهما كانت درجة الانحراف الاقتصادي الذي نريد تقيمه، ولا وجدنا أنفسنا في بيئة من نوع جديد، ونلك فقط ما تفعله الإدارات العامة الفاشلة.

## هبط من مستوى 16 مليار دينار في 2014 مليار دينار فائض استثمارات الكويت الخارجية عد 2015

■ 1,79 مليار دينار فائض الحساب الجاري بتراجع سنوي 88,4%  
■ 886 مليون دينار عجز ميزان المدفوعات في 2015  
■ تراجع تحويلات العاملين إلى 4,5 مليارات دينار

أشار تقرير الشل إلى أن فائض الحساب الجاري قد بلغ نحو 1,797 مليار دينار وفقاً لـ«المركزي» للعام 2015، أي ما يعادل نحو 5,970 مليارات دولار، وبما يمثل انخفاضاً ضخماً، قدره -13,682 مليار دينار، ونسبته نحو -88,4%، عما كان عليه في عام 2014. وقد عدل البنك المركزي أرقام عام 2014، إلى الأعلى قليلاً، ليصبح الفائض نحو 15,479 مليار دينار، بدلاً من 15,140 مليار دينار، أي إن نسبة التعديل بلغت نحو 2,2+%. والحساب الجاري يتكون من ميزاني السلع والخدمات ودخل الاستثمار، في القطاعين العام والخاص، والتحويلات الجارية للقطاعين. ولفت التقرير إلى انخفاض فائض الميزان السلي (الفرق بين قيمتي الصادرات والواردات السلي) بشكل ملحوظ من نحو 22,059 مليار دينار إلى نحو 8,419 مليارات دينار، أي بانخفاض بنحو 13,640 مليار دينار ونسبته نحو -61,8%. ففي جانب الصادرات السلي، انخفضت قيمة الصادرات النفطية من نحو 27,753 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 93,3%، في عام 2014، إلى نحو 14,683 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 88,2% من جملة الصادرات السلي، في عام 2015، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 47,1%، وسجلت قيمة الواردات السلي ارتفاعاً بنحو 7,1%، وانخفضت قيمة صافي دخل الاستثمار، في القطاعين العام والخاص، بما قيمته 351 مليون دينار، أي بما نسبته 7,8-، فبعد أن كانت تلك القيمة نحو 4,487

مليارات دينار، في عام 2014، انخفضت إلى نحو 4,136 مليارات دينار، في عام 2015. وبين التقرير أن جداول «المركزي» تشير إلى أن تحويلات العاملين إلى الخارج في عام 2015، بلغت 4,492 مليارات دينار، أي ما يعادل نحو 14,9 مليار دولار، مقارنة بنحو 5,108 مليارات دينار، في عام 2014، وبلغت جملة التعويضات المدفوعة، خلال عام 2015، نحو 123 مليون دينار، من ضمنها نحو 68 مليون دينار، دفعها القطاع العام، ونحو 55 مليون دينار، دفعها القطاع الخاص، مقارنة بإجمالي تعويضات متسلمة بنحو 1,095 مليار دينار، في عام 2014، من ضمنها نحو 69 مليون دينار، دفعها القطاع العام، ونحو 1,214 مليار دينار، تسلمها القطاع الخاص، ونحو 50 مليون دينار، دفعها القطاع الخاص في عام 2014. وقال التقرير: «يفترض أن تكون الكويت بقطاعها العام والخاص، قد حققت فائضاً، في استثماراتها الخارجية، بلغ نحو 2,066 مليار دينار، بانخفاض ملحوظ من مستوى 16,354 مليار دينار، المحقق في عام 2014، ويشمل هذا الفائض استثمارات محافظ، أي أوراقاً مالية بنحو 9,890 مليارات دينار، واستثمارات أخرى بنحو 7,824 مليارات دينار. وتشير خلاصة الجداول إلى أن ميزان المدفوعات قد حقق، خلال عام 2015، عجزاً بلغ نحو 886 مليون دينار، مقارنة بفائضه، خلال عام 2014، والذي بلغ نحو 351 مليون دينار، ومن المتوقع أن يستمر ضعف سوق النفط في بيانات عام 2016».

رفع الفائدة لديها تماشياً مع رفعها على الدولار. أولى التبعات هي ارتفاع تكلفة الاقتراض الخاص المحلي في زمن فيه اقتصاداتها تمر بحقبة ركود، وتحتاج إلى الائتمان الرخيص حتى تتجاوز حقبة ركودها، وإن لم ترفع أسعار الفائدة أسوة بالدولار، فستصبح عرضة لهجرة الأموال من عملتها إلى الدولار أو غيره. ثاني التبعات هي ارتفاع تكلفة الاقتراض لتحويل عجز المالية العامة، لهذا الأمر على أنها فنية بحتة لا يكون ناضجاً، ولن يتمكن من فهم الأمور على حقيقتها، ولن يكسب القبول السياسي، والتعرض لسخط الإدارة العامة



كيف سيعامل «المركزي» مع رفع الفائدة الأميركية لحماية الدينار؟

ثم تردد في تكرارها لاحقاً بسبب المخاوف من تقيض أسس النمو الاقتصادي الهش، يبدو أن «الفيديري الأمريكي» قد حسم أمره، وبقي توقيت الزيادة القادمة ما إذا كان في يونيو أو بعده. وأكد التقرير على أنه يبقى من مصلحة دول الخليج عدم رفع أسعار الفائدة على الدولار، فخص من دوله مرتبطة بعملائها بشكل كامل بالدولار، والكويت مرتبط دينارها بنسبة عالية أيضاً بالدولار، وخياراتها محدودة في عدم

علاقة غير مؤكدة. وقال التقرير: «لأن السلطة النقدية في الدول المتقدمة ومعظم الدول الناشئة سلطة مستقلة، وأثرها كبير جداً في التأثير في مسار الاقتصاد في دولها وفي مسار الاقتصادات الرئيسية الأخرى، تبقى تلك السلطات في حيرة دائمة حول توقيت الانتقال من سياسات دعم النمو أو سياسة نقدية توسعية، إلى سياسات انكماشية لاستباق المخاطر التضخمية، والعكس صحيح». وبعد زيادة واحدة لأسعار الفائدة في ديسمبر الفائت،

## على دول الخليج عدم رفع أسعار الفائدة على الدولار



## بعد إشارة محضر اجتماع أبريل إلى زيادة محتملة للفائدة في يونيو

## «QNB»: «الفيديري الأمريكي» يهز قناعات الأسواق

الأميركية مناسبة لرفع أسعار الفائدة مرتين في عام 2016، وبالإضافة إلى ذلك، ربما يؤدي الهدوء الشديد في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية إلى إقناع بنك الاحتياطي الفيدرالي على المضي قدماً في تشديد السياسة النقدية. والتاريخ الأرجح لبدء عملية التشديد هو يوليو. لكن وبينما تستعد الأسواق لإمكانية رفع أسعار الفائدة في يوليو، إلا أنها تظل متفائلة بشأن عدد جولات رفع الفائدة في العام الحالي، حيث أنها تتوقع رفع الفائدة مرة واحدة فقط لا مرتين. وقد يتعين على الأسواق أن تعدل توقعاتها أكثر في المستقبل القريب.

معدل مشاركة القوى العاملة، انتعاشاً خلال الأشهر الأخيرة، بشكل يشير إلى أن الانخفاض في معدل البطالة كان بسبب مكاسب حقيقية في مجال التوظيف وليس بسبب يأس الباحثين عن فرص الشغل وخروجهم من سوق العمل. وارتفع أيضاً نمو الأجور خلال الأشهر الأخيرة حيث ظل يرتفع بشكل مطرد وبأكثر من 2%، وأخيراً، فقد استقرت الأسواق المالية بعد الزعزعة التي شهدتها في بداية العام، كما لا يواجه الاقتصاد العالمي أي أزمات مرتقبة. في الختام، من المتوقع أن تكون الظروف الاقتصادية

إلى 1,6%. وإذا استمر هذا التحسن، فسيكون ذلك مبرراً لرفع أسعار الفائدة مرة أخرى. وأشار التقرير إلى مؤشرات أخرى للاقتصاد الكلي تعيد الطريق نحو جولة إضافية من رفع أسعار الفائدة. فقد ارتفع النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني مع نمو اقتصادي يشير حالياً إلى 2,5%، وكان جزء من هذه الزيادة في النشاط الاقتصادي راجعاً إلى تباطؤ الارتفاع الذي شهدته قيمة الدولار الأميركي، والذي كان يشكل عائقاً أمام النمو خلال العام الماضي، كما شهد

مزيد من الانخفاض في معدل البطالة في الولايات المتحدة. وإذا انخفض معدل البطالة إلى 4,7% بنهاية العام الحالي، فإن هذا وحده سيبرر رفع سعر الفائدة لمرّة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس، وفقاً لمقياس بنك الاحتياطي الفيدرالي. ثانياً، من المتوقع أن يستمر معدل التضخم في الارتفاع ببطء مع تحسن سوق العمل. ويتوقع بنك الاحتياطي الفيدرالي أن يصل معدل التضخم الأساسي إلى 1,6% بنهاية العام الحالي مقارنة مع 1,3% في العام السابق. وفي الواقع، فإن التضخم قد وصل سلفاً

مقارنة بنسبة 4% فقط قبل أسبوعين. وأضاف التقرير: نعتقد بأن توقعات الأسواق ما تزال مفرطة في التفاؤل، فهي تسرع حالياً بناء على توقع رفع سعر الفائدة لنحو مرة واحدة خلال كامل عام 2016، في حين أننا نعتقد بأن الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة تترر رفعها مرتين. ويرر التقرير اعتقاده بأن يرفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة مرتين خلال العام الحالي لسببين اثنين: أولاً، من المتوقع أن يؤدي التحسن في سوق العمل إلى

قال تقرير صادر عن مجموعة بنك قطر الوطني QNB أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي فاجأ الأسواق المالية الأسبوع الماضي، بعد أن أشار محضر اجتماع أبريل لتحديد سعر الفائدة إلى وجود احتمال كبير لزيادة سعر الفائدة في يونيو، الأمر الذي كان بمنزلة مفاجأة للأسواق. ورداً على ذلك، قامت الأسواق بتعديل توقعاتها لمسار أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بدرجة كبيرة. وحالياً، تحدد الأسواق أسعارها بناء على احتمال نسبته 30% لرفع سعر الفائدة في شهر يونيو،

شركة مشاريع الخليج العقارية - شركة  
Gulf Real Estate Projects Co. K.S.C

تذكير

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية  
يترأسه مجلس إدارة  
شركة مشاريع الخليج العقارية  
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)

بدعوة السادة المساهمين بحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية  
للمرعة يوم الأحد الموافق 5 مايو 2016 في تمام الساعة 11:00 صباحاً  
في مقر وزارة التجارة والصناعة - طابق 1 - الدور الثاني - قاعة 1214  
وتلك متفائلة اليوم المفروضة في جدول الأعمال

يرجى من السادة الراغبين بحضور الاجتماع أو من نيوب عنهم مراجعة مقر الشركة  
شرق - بوزارة عبد الرزاق - شارع مبارك الكبير - مقابل مجمع البنوك - برج العواردة 11 -

هاتف: 22913300 - 22913303 / فاكس: 22913310 وتلك خلال أوقات الدوام الرسمي للشركة  
من الأحد إلى يوم الخميس الفقرة من 9:30 صباحاً وحتى الساعة 3:30 مساءً  
مجلس الإدارة

## الشركة الدولية المتحدة للتجهيزات الغذائية ش.م.ك.م



شركة دولية متخصصة لتجهيزات التبريد

## إعلان

يشرف مجلس إدارة الشركة الدولية المتحدة للتجهيزات الغذائية بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 2015 والمتضرعها يوم الأحد الموافق 19/06/2016 في تمام الساعة عشرة ظهراً بقاعة الاجتماعات (1211) في مبنى وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزارات - الدور الثاني، وذلك للنظر في جدول أعمال الجمعية العمومية العادية لعام 2015.

الشرق - شارع خالد بن الوليد - أبراج مزايا - برج رقم 2 - الدور 22 - مكتب ب 02  
هاتف: 22255917/22255918 - فاكس: 22251259

## متى يبدأ البنك رفع الفائدة؟

توقع تقرير «QNB» أن يكون التاريخ الأرجح لرفع أسعار الفائدة هو شهر يوليو. وعلى الرغم من حديث بنك الاحتياطي الفيدرالي عن احتمال رفع أسعار الفائدة في اجتماع يونيو، لكن لاتزال هناك عقبتان تعترضان ذلك. العقبة الأولى هي أن الاجتماع يأتي قبل الاستفتاء الذي سيجرى في 23 يونيو بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، حيث أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يرغب في انتظار نتيجة الاستفتاء قبل اتخاذ أي قرار. أما العقبة الثانية فهي أن الأسواق ليست مستعدة بعد لرفع أسعار الفائدة في يونيو، فقد أشارت مؤسسة جولدمان ساكس إلى أنه في 90% من جميع عمليات رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية، توقعت الأسواق بنسبة 50% على الأقل تعديل الأسعار قبل 30 يوماً. وهذا الشرط لم يتحقق بعد على الرغم من المراجعة الأخيرة لتوقعات السوق التي تشير حالياً إلى أن نسبة احتمال رفع أسعار الفائدة في شهر يونيو تبلغ 30% فقط.

الخليج لتبريد الضواحي شركة  
Gulf District Cooling Co. K.S.C

## إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لعام ٢٠١٤  
يسر مجلس الإدارة أن يذكر المساهمين الكرام بأن اجتماع الجمعية العامة العادية الثالثة سينعقد يوم الأحد الموافق ٠٥/٠٦/٢٠١٦ الساعة ١١:٤٥ صباحاً بقاعة دور ٣ غرفه ٢٢٢٢ بمبنى وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزارات.

يرجى من المساهمين الكرام أو من نيوب عنهم الراغبين في الحضور مراجعة إدارة شؤون المساهمين الكرام بمنطقة ميناء الشيخ - دور العوارجات - مقابل شركة جاسم للتقنيات والمعلومات ش.م.ك.م  
(هاتف رقم ٢٢٢٨٦١٠٠ (داخلي ٢٨٢) - ٤٧-٩٧٥٢٦٠٤)  
لإستلام بطاقات وتفاصيل الحضور وجدول الأعمال.

مجلس الإدارة